الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تحسين كفاءة الضرائب لدعم حشد الإيرادات المحلية في مصر

القاهرة، 20 فبراير 2024 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) - عقد مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في القاهرة في الفترة من 16 إلى 20 فبراير 2024 ورشة عمل لبناء القدرات حول فرض الضرائب على الشركات المملوكة للدولة في مجالي صناعات الأسمنت وتجهيز الأغذية. وسيتم تدريب كبار المسؤولين من مصلحة الضرائب المصرية بهدف زيادة قدرتهم على إجراء عمليات التدقيق الضريبي للشركات المملوكة للدولة بموجب القانون رقم 159 لسنة 2023.

وتُعد ورشة العمل هذه جزءً من سلسلة تدريبات يعقدها ذراع شمال أفريقيا للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بهدف مساعدة البلدان الأفريقية على الاستفادة القصوى من مصادر التمويل المحلية، حيث أصبح الوصول إلى الاقتراض الخارجي والمساعدات الدولية محدوداً بشكل متزايد.

وقد ذكرت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب المصرية: "قامت ورش العمل حتى الآن بتمكين 27 مدققاً ضريبياً مصرياً من تحسين قدرتهم بشكل كبير للقيام بمهمتهم، كما وضعت أساساً قوياً لـ 29 من الموظفين التنفيذيين والمسؤولين عن تدقيق ومراجعة الإقرارات الضريبية للشركات والأجهزة الحكومية، ومكنتنا من وضع إطار موحد للتدقيق الضريبي في مراكز كبار دافعي الضرائب المنشأة حديثاً".

وقد كان هذا إنجازاً كبيراً لمصلحة الضرائب المصرية التي تلعب دوراً مهماً في تعبئة الإيرادات الضريبية، حيث تمثل أكثر من 75٪ من الإيرادات العامة للدولة.

ويبلغ عدد سكان مصر حالياً حوالي 105.9 مليون نسمة ، بما في ذلك حوالي 9 ملايين من المهاجرين واللاجئين. ويواجه اقتصاد البلد سياقاً اقتصادياً عالمياً معاكساً أثر على مصادر الدخل الرئيسية للحكومة، بما في ذلك السياحة وقناة السويس. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، يجب أن تخصص مصر ميزانيات كبيرة للسياسات الاجتماعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ميزانيتها لسنة 2023-2024. وقد خصصت الحكومة حوالي 529.7 مليار جنيه مصري (10.51 مليار دولار أمريكي) للدعم والحماية الاجتماعية.

وقد أجبرت هذه القيود مصر على اتخاذ قرارات صعبة، بما في ذلك تخفيض ميزانيات تطوير البنية التحتية، وتعويم الجنيه المصري، وتخفيض دعم المنتجات الأساسية، وتوسيع نطاق الوعاء الضريبي. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سلسلة من ورش العمل لصالح مصلحة الضرائب الوطنية لزيادة الإيرادات الضريبية إلى أقصى حد.

منذ بدء المشروع في عام 2023، قام المشاركون بتحسين مهاراتهم في مجالات مثل التدقيق الضريبي، وفرض الضرائب على الشركات المملوكة للدولة والشركات في قطاعات البناء والعقارات والسياحة والضيافة والنقل والتخزين كما تم تدريب مسؤولي الضرائب المصريين على موضوعات مثل التهرب الضريبي وتقييم مخاطر الضرائب فيما يتعلق بالمعاملات عبر الحدود.

كما ساهم مشروع التدريب التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً في إطلاق عدة إصلاحات الضريبية في البلاد، بما في ذلك توحيد وتبسيط وتعزيز تنفيذ عمليات فرض الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل، وتبسيط عمليات التدقيق الضريبي واسترداد الضرائب، وزيادة دعم المستثمرين وتبسيط الإجراءات الإدارية لدافعي الضرائب الذين تقل دخولهم عن أو تساوي 20 مليون جنيه مصري (حوالي 400 ألف دولار أمريكي).

وقد أوضح السيد/ آدم الحريكا، مدير مكتب شمال إفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، قائلاً: "تماشياً مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تهدف التدريبات إلى تعزيز قدرة مصر على مكافحة التهرب الضريبي وتحسين كفاءة وشفافية عملية تحصيل الضرائب وتسهيل دمج الاقتصاد غير الرسمي وزيادة تحصيل الضرائب، وخاصة من كبار دافعي الضرائب".

وقد شرعت البلاد بالفعل في اتخاذ تدابير لتوسيع قاعدة الإيرادات الضريبية، ومن بينها وقف الإعفاءات الضريبية للشركات المملوكة للدولة بموجب القانون 159 لسنة 2023 الذي من المتوقع أن يحقق ما لا يقل عن 5 مليارات جنيه مصري في عام 2025 (حوالي 98.8 مليون دولار أمريكي)، أي ما يعادل تقريباً نفس المبلغ الذي سمح بتوسيع نطاق برنامج "حياة كريمة" لدعم ما مجموعه 5 ملايين أسرة في عام 2022-2023 (5.5 مليار جنيه مصري).

مصر ليست الدولة الوحيدة في شمال إفريقيا التي يجب عليها اتخاذ مثل هذه التدابير. ولهذا السبب، تعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ورش عمل مماثلة في بلدان أخرى مثل ليبيا وموريتانيا والسودان. وعلى سبيل المثال، قامت ورش العمل في ليبيا بتمكين السلطات الضريبية من زيادة العائدات الضريبة للدمغة بواقع 60 في المئة وإيرادات ضريبة دخل الشركات بواقع 24 في المئة فيما بين عامي 2022 و2023. وهذا يعد إنجازاً كبيراً، نظراً لسعي الحكومة الليبية إلى تنويع إيراداتها وتقليل الاعتماد على النفط. وفي السودان أُجريت نسخة تجريبية من المشروع قبل اندلاع الصراع فيها، حيث تمكنت مصلحة الضرائب الوطنية (ديوان الضرائب السوداني) من زيادة الإيرادات الضريبية من 1 إلى 5.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي 2020 و2022.

وعملت اللجنة الاقتصادية على مدار السنوات القليلة الماضية على عدد من المشاريع لدعم جهود البلدان الأعضاء لتحسين أوضاعها المالية وقدرتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى تحسين المالية الحكومية، فقد تضمنت الجوانب الرئيسية أعمالَ الدعوة الدولية لنظام مالي دولي حديث وأكثر عدلاً للبلدان النامية والبلدان متوسطة الدخل، أو جوانب مثل التحويلات المالية كأداة للتنمية في بلدان منشأ المهاجرين.

ويعمل مكتب شمال إفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا مع ستة بلدان أفريقية للمساعدة في تعزيز الصلة بين تحويلات المغتربين الأفارقة والتنمية الوطنية. وقد ذكر الحريكا أنه "هناك إمكانات كبيرة هنا": فقد أرسلت الجالية المصرية المغتربة التي يبلغ قوامها 14 مليون نسمة حوالي 23.7 مليار دولار أمريكي من التحويلات المالية إلى الوطن في الفترة بين يناير ونوفمبر 2024. وهذا المبلغ يقارب أربعة أضعاف حجم المساعدات الأجنبية التي تلقتها البلاد في عام 2022، مما يدل على إمكانات التحويلات المالية كأداة للتنمية".